

الانتهاكات الحاصلة بحق المرأة السورية خلال مسيرة الثورة السورية

مقدمة التقرير :

ساهمت المرأة السورية منذ اللحظات الأولى من انطلاق الثورة السورية فكانت المتظاهرة، والناشطة، والإعلامية، والمسعفة، ومختلف النشاطات الأخرى، وتعرضت بسبب ذلك الى صنوف متنوعة من الانتهاكات من قتل، واغتصاب و تهجير وتعذيب، وإثر تحول النزاع في سورية إلى نزاع مسلح غير دولي ارتفعت وتيرة الانتهاكات بحق المرأة في سورية. وباعتبار المرأة حاملة لشرف مجتمعها بحسب العرف والتقاليد والثقافة والدين، كان تدمير السلامة الفيزيائية لها هو أحد وسائل هزيمة الطرف الآخر، ما جعلها عرضة أكبر لهذا الأذى المباشر بدءاً بالتحرش والاعتصاب إلى الإكراه على الدعارة.

وكما في جميع النزاعات المسلحة تحملت المرأة تبعات غياب الرجل، زوجاً أو أخاً والذي أضحي إما قتيلاً أو أسيراً أو مقاتلاً في الجبهات، تبعات أخرى كالتبعات الاقتصادية لإعالة نفسها وعائلتها، والتبعات التربوية، إضافة لتحملها ظروف النزوح واللجوء التي غالباً ما تكون غير مناسبة في مختلف جوانبها، ناهيك عن تلك الأبعاد النفسية والاجتماعية التي لا تقل قسوة في معظم الأحيان.

إن تكتم الأهالي - في حالات كثيرة - عن خبر اعتقال بناتهم أو خطفهن بسبب الضغوطات الاجتماعية وشيوع نظرية تعرض المعتقلات للاغتصاب والتحرش داخل السجون، يولد صعوبة بالغة في رصد وتوثيق جميع حالات الانتهاكات الخطيرة، ومحاسبة كافة منتهكيها لاحقاً وبالتالي تحقيق العدالة للضحايا، ناهيك عن حالة الإحباط وفقدان الثقة بجدوى توثيق الانتهاكات مع انعدام أثر جهود المنظمات الحقوقية بعد عامين من الانتهاكات الكارثية المستمرة، فضلاً عن إغلاق السلطات الحكومية البلاد بوجه هذه المنظمات مما يزيد من تحديات توثيق الانتهاكات بالشكل المأمول.

أولاً: الانتهاكات من قبل الحكومة السورية:

١. القتل خارج نطاق القانون:

أثناء العمل اليومي للشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا لاحظنا أن نسبة القتلى من النساء مرتفعة جداً، وتصل إلى قرابة الـ ١١٪ من المجموع الكلي للقتلى، وفي كثير من الأيام نوثق مقتل قرابة الـ ٣٠ امرأة في اليوم الواحد، وإن كانت أغلب حوادث القتل حصلت خلال القصف العشوائي أو المتعمد ضد المدنيين باستخدام البراميل المتفجرة الملقاة من الطائرات أو صواريخ سكود أو المدفعية إلا أن هناك المئات من النساء قتلوا خلال الاقتحامات والمجازر على نحو متعمد. منهجيتنا تعتمد على عدم ذكر أي رقم للضحايا من دون إحصائية تحتوي على الاسم وتاريخ الوفاة والمكان وصورة وفيديو، وكيف تمت عملية القتل.

فقد وثقنا منذ بداية الثورة السورية وحتى تاريخ ٢٠١٣/٠٨/٢١ مقتل ٩٩١٠ امرأة على يد القوات الموالية للحكومة السورية بينهن ٣٣٩٩ طفلة، وهناك ١٨٤ امرأة مجهولي الاسم، لكن صورهم وكيفية مقتلهم وتواريخ القتل معلومة بالنسبة لنا لكننا لم نستطع الحصول على أسمائهن.

نشير في هذا السياق إلى النساء الذين قتلوا برصاص قناص فقد بلغ عددهم ٤٣٢ والقناص على يقين تام بأنه يقتل امرأة. وأيضاً النساء الذين اعتقلوا وتم تعذيبهم بأساليب قاسية جداً ومنهجية أدت إلى مقتل ٢٧ تحت التعذيب. تجدون كافة التفاصيل لكل حالة من الحالات ضمن [الرابط التالي](#). نستنتج من ذلك كله ما يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك على المنهجية والنطاق الواسع لقوات الحكومة السورية في قتل واستهداف المدنيين، وبالتالي ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

٢- العنف الجنسي:

اختلفت ظروف الاغتصاب وأماكن ارتكابه. وبالعوم فقد تعرضت المرأة للاغتصاب بالدرجة الأولى خلال الاختطاف وعند عمليات الاقترام والمداهمات وفي أفرع الأمن وقد تعرضت فئة معينة من النساء للاغتصاب عند احتجازهن واعتقالهن إما بسبب توجههن أو كونهن قريبات من شخصيات معينة أو بسبب انتمائهن لمدن معينة بينما كانت كل النساء بلا استثناء عرضة للاختطاف.

إذاً هناك ثلاثة حالات رئيسة حصلت فيها حوادث الاغتصاب.

١. اغتصاب أثناء الاقترامات والمداهمات.

٢. اغتصاب بعد الاختطاف.

٣. اغتصاب داخل المعتقلات.

عندما تغتصب نساء مجتمع، فإن ذلك يسبب إهانة للنساء وللرجال وللأسرة والمجتمع والوطن، ويسبب أضراراً مرعبة قد تستمر لأجيال، وينال الاغتصاب من صحة المرأة الضحية الجسدية والنفسية، ومن كيان أسرتها.

تُزَم النساء أنفسهن بالصمت عما يتعرضن له من العنف الجنسي درءاً للفضيحة وخوفاً من العار الاجتماعي ويتردد الضحايا قبل الإفصاح عن أي معلومات بسبب الصدمة النفسية والعواقب الوخيمة التي تترتب على الاعتداء الجنسي الأمر الذي يُصعب عملية كشف حالات الاغتصاب أو جرائم العنف الجنسي في الحروب والنزاعات والأزمات وبالتالي تبقى إحصائيات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقديرية استقصائية، حيث اعتمدنا فيها على أخذ عينات متنوعة، والاستفسار وتجميع روايات شهود عيان، وضحايا من مختلف المحافظات السورية.

إن صعوبة مقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية وإفلات مرتكبيها من العقوبة على مر التاريخ ومعرفة المرأة بذلك يجعلها تختار الصمت خوفاً من العار دون جدوى، ما يجعلها ضحية مزدوجة.

تشير تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان الاستقصائية في ظل هذه الظروف الاجتماعية والمنع للمنظمات الحقوقية أن النساء الذين تعرضوا لعمليات اغتصاب قد تجاوزت أعدادهن الـ ٧٠٠٠ حالة بينهن ٤٠٠ حالة لفتيات صغيرات دون سن الـ ١٨ وقد حصل ذلك في حي كرم الزيتون وحي الرفاعي وبابا عمرو في حمص وفي جسر الشغور في إدلب. من بينهن أيضاً ما لا يقل عن ٨٥٠ حالة اغتصاب حصلت داخل الأفرع الأمنية و المعتقلات، لكن تبقى حالات الاغتصاب الأكثر انتشاراً هي التي حصلت خلال الاقترامات والمداهمات.

نتج عن عمليات الاغتصاب تلك حالات حمل قسري متعددة.

وقد وثقت إحدى السيدات (أم زاهر) المقيمة في الأردن بالتعاون مع إحدى الطبيبات أكثر من ٢٥٠٠ حادثة اغتصاب حصلت في سورية على يد قوات الأمن ومليشيات الشبيحة والجيش الموالية للحكومة السورية، وذلك عبر لقاءها بالضحايا الذين لجأوا إلى الأردن.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من الحالات أجبرت من خلالها الفتيات السوريات على السير عاريات أمام عناصر الأمن والشبيحة والجيش التابع للحكومة السورية، كما حصل على سبيل المثال في كرم الزيتون، وبابا عمرو، وحي جوبر في حمص وحصل ذلك في مدينة حماة، وجسر الشغور.

حالات موثقة لعمليات عنف جنسي في مختلف المحافظات السورية: محافظة حمص:

تقول هند مشاركة: "أخبرني أبو علي أنه يحتجز في منزلنا بشارع الستين ١٧ فتاة، ١٥ منهن من حمص - حي باب السباع، واثنين من حماة واحدة من هاتين كانت حامل، كما أخبرني أنه اغتصبهن جميعاً، كما سمح لعناصره باغتصاب جماعي للفتاة (س، س) وقام بتصوير "الحفلة" كما سماها على شريط فيديو وأرسل المقطع لعم الفتاة، وهو شيخ دين معروف من المعارضة. يروي أحد الضحايا، وهو رجل يعيش مع عائلته في حي باب عمرو، أنه وفي أواخر شباط بداية آذار ٢٠١٢، اقتحم نحو ٤٠-٥٠ رجلاً يرتدون ملابس عسكرية منزله في الساعة ٥:٠٠ صباحاً. ووصف كيف أجبر على مشاهدة اغتصاب جماعي لزوجته وابنتيه البكر، ١٤ و ١١ سنة، قبل أن يتعرض هو بنفسه للاغتصاب.

"اغتصب الرجال (ابنتي الاثنتين) وزوجتي، وأجبروني على رفع رأسي للنظر. لا يمكنك أن تتخيل ما شعرت به، كرجل يجلس هناك ويشاهدهم يفعلون ذلك. لقد تعرضت كل واحدة منهن للاغتصاب ثلاث مرات. بعد ذلك أرغموني على النزول عن الكرسي أرضاً. لقد اغتصبوني وأجبروا زوجتي وأطفالي على المشاهدة. وكان الرجال يتكلمون ويقولون: "انظروا إلى والدكم". لقد دمروني".

كما ذكر الشخص نفسه أنه حين فرَّ وأسرته من المدينة مع غيرهم من سكان باب عمرو، تم توقيف المجموعة عند حاجز تفتيش أمني حيث اعتقل الجنود ثمانية فتيات. وبحسب هذا الشخص فقد تم الإفراج لاحقاً عن الفتيات اللواتي أكدن بأنهن اغتصبن.

نور / ٣٠ سنة/ وهو اسم مستعار لامرأة من حمص:

قصتها بدأت قبل نهاية العام الماضي بأيام عندما مرت من حاجز للأمن في باب الدريب، حيث كان هناك طفل عمره لا يتجاوز الـ ١٣ سنة يستجد بها وبفتاة أخرى كانت تمر بالمكان لتخليصه من الأمن، وأضافت "حاولنا تخليص الطفل من أيديهم ونحن نقول لهم حرام عليكم، عندها أمر أحد الموجودين العناصر باعتقالنا".

روت نور قصة نقلها إلى شقة في حمص قائلة: "كان هناك شبان يحرسونها، وكان بداخلها ١٥ فتاة معتقلة تشرف عليهن امرأة وظيفتها أن تهيب الفتيات لتقديمهن كهدايا لشخصيات لا نعرفها ولكن غلبتهم من ضباط الأمن".

وتتابع: "حال الدخول للشقة تم تمزيق ملابسنا، وتعرضت للاغتصاب في الشقة لأول مرة. بعدها كنت أقاوم هذه المرأة وأدعو الفتيات لعدم الانصياع لها، لتطلب المرأة نقلي لمكان آخر وإخراجي من الشقة".

كما تحدثت عن نقلها لفرع أمن تبين لها بعد مغادرته أنه "فرع فلسطين" التابع للمخابرات العسكرية السورية، وهناك تقول إنها عاشت أهوالاً لا يمكن وصفها. وقالت: "جميع النساء المعتقلات في الفرع كن بالملابس الداخلية فقط رغم البرد الذي كان أحد أعدائنا طوال مدة الاعتقال".

وتتابع: "كان الضرب والتعذيب وخاصة الصعق بالكهرباء والاعتصاب لي ولجميع المعتقلات شيئاً اعتيادياً، حيث يتم ضربنا بإبر تجعل أجسادنا مثل النار ثم بإبر في الركب تشل أي مقاومة من قبلنا قبل أن يبدأ الاغتصاب".

بعد صمت عادت نور لتقول: "تعرضت للاغتصاب مرات كثيرة، وفي بعض المرات كان الضباط يجبرون المجندين على اغتصاب البنات، وكنت أسمع بعض المجندين يرد على أمره بالاغتصاب: أنا عندي أخوات وبنات، لكن الضابط كان يقول له: هذا أمر عسكري".

وتحدثت الشابة السورية وعلامات التقرز على وجهها عن أساليب سادية تقول إن الضباط والمجندين استخدموها مع الفتيات المغتصابات أحجمت عن ذكرها، لكنها تحدثت عن استخدام الجرذان والقطط في عمليات التعذيب وحتى الاغتصاب.

وتروي الشابة أنها لم تعد تطيق رؤية الخبز، وشرحت السبب قائلة: "كانوا يحضرون لنا خبزاً يابساً وعندما كنا نقول للمجندين إنه لا يمكن أكله يقومون بالبول عليه وإجبارنا على أكله".

أهم إنجاز تقول نور إنها خرجت به من المعتقل، معرفة المسؤول عن اعتقال وتعذيب واغتصاب عشرات الفتيات السوريات وهو "باسل حزقالي" "أبو عاهد" الذي طالبت المنظمات الدولية بملاحقته كمجرم حرب.

تمكنت نور من الهرب من البلاد بمساعدة شخص أحجمت عن ذكر تفاصيل كثيرة عنه حفاظاً على سلامته، حيث نقلها إلى أشخاص قاموا بتهربها إلى الأردن نهاية فبراير/ شباط الماضي.

مأساة نور مستمرة في رحلتها مع العلاج النفسي والجسدي، هي الأخت الكبرى مع شقيقها، وهو الشخص الوحيد من عائلتها الذي تمكن نشطاء سوريون في عمان من التواصل معه، حيث رفض التعاون معهم بعد أن علم بتعرض شقيقته للاغتصاب. حالة أخرى، إنها أم يوسف التي أعطتنا اسمها، لكن امتنعت عن السماح لنا بإظهاره خوفاً على أهلها الموجودين في حمص. أم يوسف ناشطة في مجال تأمين الأدوية وإيصال المساعدات الطبية عمرها ٣٢ من حمص.

تم اختطافها بتاريخ ١٧/ أيار/ ٢٠١٢

كانت أم يوسف في طريقها إلى إحدى المستشفيات، وعندما أنهت مهمتها بتوصيل الأدوية وهي في طريق العودة، تم توقيفها من قبل حاجز في منطقة قاسيون داخل العاصمة دمشق، فسألها العناصر الذين على الحاجز من أين هي، فأجابتهم من حمص، طلبوا بطاقتها الشخصية، ولم تكن تحملها في حينها، ما أدى إلى إلقاء القبض عليها مع السائق أحمد، الذي كان يساعدها في إيصال الأدوية وحجزوا سيارته، وأحضروها إلى فرع الأمن العسكري في دمشق.

ذكرت أم يوسف أن الحاجز هو حاجز للجيش السوري، وكان قسم من عناصر الحاجز يرتدون اللباس العسكري، والبعض الآخر بالثياب المدنية، لكن كانوا جميعهم مشتركين بحمل الأسلحة الرشاشة (الكلاشنكوف)، وكان من بينهم ضابط باللباس العسكري ومجموعة من العناصر، وكانت لهجتهم قروية ساحلية مميزة، تم اعتقالها بسيارة الأجرة نفسها، وأخذها إلى الفرع بالسيارة نفسها أيضاً مع السائق.

روت أم يوسف أنهم مروها على أربعة أفرع أمنية، تعرفت على أحدها وهو فرع الأمن العسكري، واستغرق التحقيق معها في كل فرع ما بين ٢ - ٤ ساعات، لكن مكان اعتقالها الدائم كان في فرع الأمن العسكري.

صدر هاتفها الجوال ومنعت أم يوسف من الكلام مع أي شخص من أهلها أو مع طبيب، أو محام، كما منع عنها الزيارات والتواصل مع أي أحد خارج فرع الأمن العسكري.

لم يعرف أحد من أسرة أم يوسف مكانها إلا بعد ثلاثة أيام، وهذه الأيام الثلاثة رفضت التكلم عنها بشكل كامل مع إصابتها بنوبة بكاء شديدة. وفي أول اتصال بين ضباط بفرع الأمن العسكري وبين الأهل، طلب الضابط مبلغ مليون ومنتى ألف ليرة سورية فقط، من أجل تقرير طبي يوضح أن أم يوسف لم يمسه أحد. ثم طلبوا مبلغ ٢٥٠ ألف ليرة سورية من أجل إخلاء السبيل. وتم دفع المبالغ المالية، لكن تأخر إخلاء السبيل، حيث طلب الضابط مئة وخمسين ألف ليرة سورية إضافية. دفعت أسرة أم يوسف كل المبالغ المطلوبة، وفعلاً بعد دفع كل المبالغ تم إخلاء سبيل أم يوسف، لم يكن هناك أسماء ولا مقابلات مباشرة بين عناصر الأمن العسكري وأسرة أم يوسف، كان هناك شيخ هو صلة الوصل بين الأهل وضابط فرع الأمن العسكري.

ذكرت أم يوسف أنها لم تتعرض لاستعمال القوة، لكن الضغط النفسي كان كبيراً جداً، وظروف الاعتقال سيئة جداً، حيث بقيت أول ثلاثة أيام من دون طعام أو شراب، وبعد أن تم قبض دفعة من المبلغ أصبحوا يدخلون لها الطعام، وكان مكان الاعتقال غير مناسب حتى للحيوانات، وذكرت أم يوسف أن هناك الكثير من الفتيات وبأعمار مختلفة معتقلات.

رفضت أم يوسف في أثناء الحديث إليها بوجود أختها التكلم عن الأيام الثلاثة الأولى من اعتقالها بإصرار شديد.

وتعيش في حالة مزرية بعد خروجها، تنزع إلى الوحدة وترفض كل الناس حولها، لا ترى أطفالها أو زوجها، وترفض حتى لمسها لها، حتى أنها طلبت الطلاق منه، وتتناول الحبوب المهدئة بشكل مستمر، وهي لا تبقى مستيقظة أكثر من أربع ساعات في اليوم واللييلة، في حالة إرهاق جسدي دائم، تمتنع عن الطعام والشراب، وفي حالة بكاء دائم في حال الحديث مع أي من أفراد أسرتها حتى لو كانوا والديها. انخفض وزنها ١٠ كيلو غرامات في هذه المحنة، وما زاد في محنتها أن فرع الأمن العسكري اتصل بها وطلب منها زيارة الفرع، ما جعلها تعيش في حالة رعب ثانية إلى أن هربت من دمشق.

رواية لاجئة مقيمة في الأردن حالياً حول حادثة اغتصاب حدثت معها:

أسماء/ ٢٠ سنة/ كتب لها النجاة بنفسها من المذابح المنتشرة في طول البلاد وعرضها، لتروي حكايتها الصادمة مع أربعة من الجنود السوريين الذين اغتصبوها على مرأى من أهالي حي الخالدية في حمص. تقول من مكان إقامتها في مدينة المفرق الحدودية، إنها هربت من "موت محتم" لمشاركة أشقائها في الثورة، مستذكرة تلك الليلة التي فرت بها إلى الأردن تحت غطاء

الضباب والظلام الكثيف برفقة عائلتها، و ٣٠٠ من سكان حيها المدمر، حاملين كما تقول "دلائل على فظاعة الوضع في سورية". وتمضي الفتاة بكثير من الألم قائلة: "بفعلتهم الشنيعة قتلوا أحلامي ومستقبلي، بفعلتهم قتلوا الفرحة في داخلي".

محافظة اللاذقية:

ذكر شخص أنه كان شاهد عيان على اغتصاب العديد من النساء من قبل عملاء المخابرات في منزل في الحفة، في أوائل حزيران/ يونيو ٢٠١٢. وذكر شخصان آخران -أيضاً من سكان الحفة- أثناء شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٢، أن الشبيحة اعتادوا دخول البيوت واغتصاب النساء. وقدم شخص واحد فقط تفاصيل حول اغتصاب علني للنساء في شوارع حي شير بمنطقة الحفة. تقول إيمان وهي فتاة من منطقة الرمل الجنوبي - اللاذقية أن صاحب المنزل التي تسكنه طلب من جارته، وهي إحدى النازحات التي يغص بهم هذا الحي أن تمارس معه الرذيلة، مقابل السماح لها بالبقاء في المنزل، بعد عجزها عن دفع أجرة المنزل له، وهددها إن لم تفعل، سيبلغ السلطات أن قريبتها أحد الناشطين المعارضين، ولم تكن هي وحدها من تعرضت لهذا الموقف. وأحياناً كان بعض المؤيدين ممن لديهم سلطة وحظوة عند الحكومة يطلب خدمات جنسية من سيدات وفتيات، مقابل الإفراج عن المعتقلين من أقاربهن.

(ر.ح)، تروي شقيقتها أنها حين كانت تستقل سيارة أجرة باتجاه عيادة الطبيب انتبه السائق لحديث مع زوجها وهو أحد أفراد المجموعات المسلحة فأخذها إلى فرع الأمن العسكري، وكانت حاملاً في شهرها الأول وبالرغم من الإفراج عنها في اليوم التالي إلا أنها عادت وهي تنزف وقد خسرت جنينها بسبب تعرضها للاغتصاب في الفرع.

محافظة ريف دمشق:

مجند في الجيش السوري يعترف بارتكابه ٥ عمليات اغتصاب.

ثلاث حالات في مدينة التل بريف دمشق.

حالتان في حي المزنة بالعاصمة دمشق.

محافظة حماة:

منيرة لاجئة سورية موجودة في الأردن/ ٣٩ سنة/

«أمل وفتة عاجزة أمام اغتصاب ابنتها وقتلها على أيدي الأمن والشبيحة. تحاول منيرة التي تستخدم اسماً مستعاراً - خشية العار- لملمة أوجاعها في تلك الغرفة الضيقة من السكن المبني على مقربة من الحدود، الذي وفرته إحدى الجمعيات الخيرية في الرمثا للفارين من مصير مجهول في الجارة الشمالية.

تذكر منيرة القادمة من مدينة حماة، كيف أن "الشبيحة اغتصبوا ابنتها العشرينية تسنيم، خمس عشرة مرة، قبل أن يقدموا على قتلها خنقاً" في ذلك اليوم المسكون برائحة الموت.

محافظة طرطوس:

(ب.ي)، فتاة من بانياس - طرطوس، في العشرين من عمرها تنحدر من أسرة كبيرة كانت تنتمي في حقبة ما إلى حزب الإخوان المسلمين، اعتقلت في فرع الأمن العسكري بمحافظة طرطوس، تناوب على اغتصابها تسعة أشخاص في فرع الأمن العسكري، وحين نقلت إلى حمص في فرع المخابرات الجوية تقول صديقتها (ه. ي) إنها تتحدث كثيراً عن إنهاء حياتها.

محافظة درعا:

بسمة/ ٢٦ سنة/ هربت ووالدها المسنة من أحد الأحياء الصغيرة في درعا البلد البعيدة عن الأردن ٢ كلم فقط. تقول وعلامات الخوف بادية على قسماط وجهها الشاحب: "في الخامس من شهر نيسان/ إبريل العام الماضي، كان رتل من الدبابات يحوم داخل القرية التي تقطنها، كانوا يطلقون النار في كل الاتجاهات. عشرات المدنيين سقطوا على الأرض مخرجين بدمائهم".

تمنت بسمة الموت ألف مرة كما تقول، "على أن تجرد من ملابسها وتقع فريسة مجرمين فقدوا الإنسانية".

وتضيف أن قوات الأمن ومن يوصفون بالشبيحة "يصعدون حملتهم الوحشية في قرى غير معروفة وبعيدة عن المدن الرئيسية، فتغلق المدارس والمتاجر، وتواصل القصف، وتغتصب النساء والأطفال".

اغتصاب القاصرات:

فتاة من إحدى المحافظات، عمرها تقريباً ١٢ عاماً، وأختها عمرها ١٤ عاماً. قام رجال الأمن والشبيحة باغتصابها في منزلها أمام والدتها وشقيقتها، وتناوبا عليهما الواحد تلو الآخر، وأشبعوا الجميع ضرباً، وكانوا محظوظين فتركوهم بعد ذلك. أراد الشقيقان بعد مغادرة الأمن والشبيحة قتل أختيهما "لغسل العار"، لكن الوالدة تمكنت من جلب الجيران وإنقاذ الفتاتين وتهريبهما إلى الأردن، والاختباء هناك.

فتاة أخرى من المحافظة نفسها، عمرها ١٧ عاماً، تم تفتيش منزلها بحضور والدها والدتها، ثم اغتصبوا الفتاة أمامهما، بعد ذلك اختطفوها، ما تذكره أنهم ولمدة خمسة عشر يوماً كان ينقلونها من شقة إلى أخرى، ولكل شقة فتاة مسؤولة عنها، وعن أخريات. كان في هذه الشقق فتيات عدة من ٥ إلى ١٠ في الشقة، وكل يوم يتناوب الشبيحة ورجال الأمن على اغتصابها واغتصاب الأخريات، إلى أن قضت أسبوعين على هذا النحو. كانوا قبل القيام بالاغتصاب يقومون بحقن الفتيات بمادة ما في الفخذ تبقيهن مدركات لما يحصل لكنهن مشلولات الحركة، وتحدثت عن مجموعة وحوش منهم قيدها ثم نزعوا ثيابها، وأحضروا مكواة كهربائية، سخنوها وقاموا بكي داخل عضوها التناسلي من الداخل والخارج، وغابت عن الوعي لتصحوا في اليوم الثاني، وتجد نفسها عارية على سرير في فرع فلسطين، - تمت معرفته لاحقاً - بعد مدة تم الإفراج عنها، قام أهلها بأخذها والهرب إلى الأردن، وقد تم تأمين إجراء عمليات ترميم وتجميل للمناطق المصابة من جسدها بعد أن تم توثيق حالتها كاملة، لكنهم وجدوا أن المادة التي حقنت بها في فخذها عدة مرات في المناطق نفسها مازالت آثارها موجودة، وأدت إلى حدوث نزف داخلي ومرض في الدم. ويعتقد أنها ستبقى تعاني منه مدة طويلة إن كتب لها الشفاء.

وصلت فتاة عمرها ١٥ عاماً إلى المستشفى، تم نقلها عبر الحدود عن طريق فاعلي خير، قتل أهلها واغتصبت لمدة عشرة أيام داخل شقق في المحافظة نفسها، قبل نقلها إلى فرع فلسطين بأيام عدة، قاموا بإحضار فئران ودس رؤوسهن داخل عضوها التناسلي من الداخل ومن الخارج وجعلهم يؤذونها لتنتشر السموم في جسدها. نقلت إلى فرع فلسطين وحدث لها التهابات داخل الرحم والبطن، ورميت الفتاة في مكان معزول في ضواحي دمشق لتموت، ولكن شاءت إرادة الله لها أن تعيش لتروي قصتها. وجدتها مجموعة من الشباب، الذين قاموا بإيوائها وتقديم بعض العلاج لها، ثم تم تهريبها إلى الأردن، وتم توثيق حالتها طبياً بالكامل، عولجت الفتاة، لكنها مازالت تتوالى عليها الالتهابات في البطن وتوجد آثار الحقن نفسها في الفخذ، وتعاني من مرض الدم نفسه.

الاستنتاجات:

١. لاحظت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ارتكاب القوات الموالية للحكومة السورية جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي على نحو شمل كافة المحافظات السورية بشكل يعتبر ممنهجاً و واسع النطاق، فهي تعتبر جرائم ضد الإنسانية.
٢. هناك ارتباط وثيق بين حصول الاغتصاب وبين النزاع المسلح الجاري، ولقد ارتكبت القوات الموالية للحكومة السورية بهدف ردع وإرهاب الثوار المسلحين والضغط عليهم، فهو يعتبر بذلك جريمة حرب.
٣. تمت ممارسة عملية الاغتصاب داخل أماكن الاعتقال الرسمية وغير الرسمية كأسلوب من أساليب التعذيب، مما يعتبر خرقاً لكل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣. الاختطاف:

أقصى ما تكابده المرأة في سورية هو الاختطاف، ويقوم طرفا النزاع بذلك، إما للتبادل، أو للقصاص، أو يكون خطفاً مضاداً، ومن الصعوبة بمكان إحصاء عدد النساء المختطفات؛ وذلك بسبب التكتّم الشديد على ذلك من أجل ضمان عمليات التسليم والتبادل. ومن أكثر المدن التي شهدت حوادث اختطاف كانت مدينة حمص وريف دمشق، وفي حمص تأسست مكاتب شبيهة بالمكاتب العقارية من أجل تغطية عمليات التبادل.

في الخالدية – حمص كان مكتب صفوان مشاركة المعني بالمختطفين من المعارضة بينما كان مكتب أبو نايف خضور معنياً بالمختطفين المؤيدين للحكومة، ومهمة المكتب تأمين عملية التبادل، وذلك بمقابل مادي وبشري، (مقابل البنت الواحدة ٥ شباب و ٧٠ ألف على كل واحد)، وقبل تأسيس هذه المكاتب كانت أغلب حالات الاختطاف تنتهي بقتل الضحية خلال المبادلة.

هبة مشاركة فتاة تبلغ العشرين من حي باب الدريب تقول: داهمنا سبعة مسلحين يرتدون ملابس جيش الأسد يرافقهم ضابط بالأمن السياسي يُدعى أحمد منصور ودون أي يسمحوا لنا بأية كلمة، وضعوا على أعيننا عصابة سوداء وأخذونا إلى منزل آخر دون أن يسمحوا لي بوضع غطاء رأسي، وأمي وضعت كوفية والدي (السلك)، قضينا ٢٨ يوماً كانت الأشد رعباً في حياتي، كان أبو علي يتوعد باغتصابي وتقطيعي إن لم تُعد كتيبة الفاروق ابن عمه. والشيء الوحيد الذي حال دون أن يقوم باغتصابي هو ضمان عودة الفناص سالماً! كانت أمي تتحدث لصاحب المكتب وهو ابن عم والدي وتطلب منه أن يجتهد لإطلاق سراحنا قائلة (ألا تخاف على شرفك، هل تريد أن ينتهكوا عرضك أمامي). أخبرني أحد أفراد الكتيبة أن أشير له بإصبعي إن كان أحدهم قد اغتصبي أو آذاني متعهداً بعدم تسليم الأسير وقتله حالاً في حال أشرت له بذلك. لقد كنت أشعر بالرعب من أي حركة قد تصدر عني وتفهم على أنها إشارة له بذلك.

وتقول الوالدة: "لن أنسى أبداً ذلك اليوم في المكتب، حيث أتوا بنا بعد عقد الصفقة وسلمنا فايز دروش لهم مقابل الأسير وآخرين غيره، كان موقفاً حرجاً وصعباً، لم أتوقف عن البكاء، لقد كان الجميع رجالاً، كان موقفاً صعباً ومخيفاً للغاية". اختطفت (ل. ع) بشكل عشوائي، وتعرضت للتحرش والاعتصام من قبل مختطفها الذين حاولوا مبادلتها مع أسرى لدى المعارضة المسلحة، وبعد مقتل عائلتين كان من المرجح أن تكون بديلة عنهم ظننت أنها ستلاقي المصير ذاته، وكانت في حقيقة الأمر تتمناه، بقيت عند المختطفين قرابة شهر، لتعود وقد أنهك جسدها الصعق بالكهرباء، والحرق بالسجائر، وتناوب المختطفين على اغتصابها. حين قابلتها إحدى الباحثات لم تكن ترغب سوى بالتخلص من الحمل الذي نتج عن اغتصابها، ورغم تخلصها منه ومضي أشهر طوال على الحادثة إلا أن (ل. ع) لا تزال ترتجف حين تذكر الحادثة، وتصاب بالرعب من فكرة الالتقاء بأحد، ولا تزال تتمنى الموت.

هناك عدة حالات قتلت فيها الفتاة المختطفة، أحياناً في أثناء عملية المبادلة كما حصل مع الدكتورة الجامعية في كلية التربية بحمص، التي خطفت من مبنى كلية التربية وطلبوا فدية مالية، وحين تم دفعها قتلها الخاطفون وألقوا بجثتها.

راما العسس اختطفها أربعة مسلحين موالين للحكومة السورية بتاريخ: ٢٧ / آب / ٢٠١٢، من أمام منزلها واحتجزوها في سيارة انفينيتي مظلمة بينما صعدا إلى منزلها وسرقوا أجهزتها الإلكترونية ومبلغاً مالياً كان في المنزل، وأخبروا العائلة بتجهيز فدية مقابل استردادها، انصاع الأهل بشكل كامل واتفقوا على تسليم المبلغ عند مشفى الرازي في المزة مقابل مكتب شركة الاتصالات M.T.N

ظهرت السيارة ذاتها التي أخذت راما قبل يومين وتناولوا من يد شقيقها المبلغ بعد أن أشهروا أسلحتهم في وجهه، وقالوا جملة واحدة قبل أن يبتعدوا (بعد نصف ساعة ستكون الفتاة في المنزل)، لكن راما لم تظهر أبداً واختفى كل أثر لها، وبالرغم من محاولات عدة لمبادلتها مع مختطفين آخرين أو أسرى إلا أن ذلك لم ينجح أبداً.

٤. الاعتقال و التعذيب داخل المعتقلات وما يتعلق بهما:

بالرغم من اعتبار أعداد النساء المعتقلات قليلة مقارنة بأعداد الذكور، إلا أنهن تعرضن لأقصى ما يمكن التعرض له من عقوبات، وقد وثق اعتقال أكثر من ٤٥٠٠ معتقلة، بحسب تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما لم تراعيهن السلطات الحكومية الطبية البشرية، بل أخضعتهن لظروف تعذيب شبيهة بما يتعرض له الرجال من تعذيب ممنهج أدى إلى مقتل ٢٧ سيدة معتقلة تم تعذيبها حتى الموت.

نماذج مختلفة عن سيدات معتقلات:

تقضي السيدات في أفرع الأمن أسوأ أوقات الاعتقال، خاصة في الأيام الأولى وأثناء التحقيق معهن، ويستغرق أحياناً أسبوعاً إلى شهرين، إذ لا يحق لأي جهة أمنية احتجاز مواطن أكثر من ٦٠ يوماً دون إحالته إلى القضاء، أو توجيه تهمة له، لكن بعضهن يبقين في أفرع الأمن مجمل مدة احتجازهن، كما حصل مع (ه.ف) وصديقتها (ر.ق)، اللتان بقيتا في الفرع ٢٢٧ طيلة الأشهر الخمسة الأولى من اعتقالهما الذي استمر من ٢٠ / حزيران / ٢٠١٢، وحتى ١٧ / كانون الثاني / ٢٠١٣. تقول (ه.ف) "كانوا يوقفون تعذيب المعتقلين عندما نريد الذهاب إلى الحمام حتى لا نراهم، لكن آثاره تكون واضحة على أجسادهم، كنا نسمع البكاء، أصوات السلخ، الضرب، الصراخ، صعق الكهرباء، كنا نشتم رائحة التعذيب، رائحة الدم، وفي كل يومين تقريباً كانوا يُلقون القبض على مجموعة من المسلحين، ويقومون بما يسمونه حفلة تعذيب، يجمعونهم ويقومون بضربهم، وغالباً يتوفى اثنان أو ثلاثة على الأقل. أصواتهم لا تغيب عن بالي مطلقاً".

وبالرغم من كون الفتيات لم تتعرضن لتعذيب جسدي سوى حين اعتقالهما عند الحاجز إلا أنهما حين أخبرهما السجانون بأنهما لن تخرجا مطلقاً، حاولتا الانتحار مرات عدة؛ بسبب التبعات النفسية لما شاهدتهما في الفرع.

تروي (ل. ز) وهي إحدى الناشطات المدنيات، كيف احتجزت مع أسرتهما أثناء نزوحهم من محافظة السويداء إلى خارج البلاد، وذلك بعد أن اعتقلت مرات عدة من قبل الحكومة، ليستوقفها هي وشقيقتها ووالدها وشقيقها المعاق، حاجز في صيدا بمحافظة درعا في المنطقة ما بين درعا والسويداء، التي تسيطر عليها مجموعة من المقاتلين الملتحين، كانوا يركبون دراجات نارية ويحملون أعلاماً سوداء، طلبوا بطاقات العائلة الشخصية، وحين عرفوا أنهم من الطائفة الدرزية قام أحدهم بتفكيك سلاحه وإطلاق الرصاص في الهواء، وهم بإطلاق الرصاص وقتلهم جميعاً، لكن شخصاً آخر لم يسمح له بذلك مذكراً إياه بأنهم لم يرتكبوا أي جرم.

"لحظات رعب، وشعرة رقيقة فصلت بيننا وبين حدوث مجزرة كنا نحن ضحاياها".

احتجزت الجماعة الوالد وابنه بينما طلبوا من الفتيات التوجه إلى منزل أحد سكان القرية، وغابوا لنحو ساعتين ونصف وتقول، أنهم كانوا خلالها معصوبي الأعين وراكعين، وقد ضرب أفراد الجماعة الوالد على رأسه ما سبب له رضوضاً بسيطة عدا عن إهانة وشتم المذهب الدرزي، وقد قال أحدهم مخاطباً أباهما، "ألا تريد الكلام؟ حسناً سنتكلم حين نطلق الرصاص على ابنك المجنون"، وأطلق رصاصاً في الهواء بحضور الابن، وبعد تسوية الأمور عن طريق بعض الأهالي والنشطاء أذن أمير الجماعة بإعادة أخيها، وكان يبكي وتبكي معه من الخوف والفرح معاً لرجوعه حياً.

فاطمة سعد من مدينة اللاذقية كانت ممن تعرضن في أثناء الاعتقال للتعذيب الجسدي والنفسي معاً، داهمت المخابرات العسكرية منزلها فجر يوم ٢٨ / حزيران / ٢٠١٢، واعتقلتها مع والدها بتهمة تجهيز مشافي ميدانية، وفي أثناء التحقيق، رشقها المحقق بفنجان قهوة أمامه بينما لا يزال والدها موجوداً دون أن يتمكن من عمل أي شيء للدفاع عن ابنته، وبعد أن غادر بدأ العناصر بالتناوب على ضربها بالأيدي والأرجل والسياط، وحتى البصاق في وجهها، وحين كانت تنهار مغشياً عليها، كان أحدهم يفرغ زجاجة ماء بارد على رأسها حتى تستفيق ليتابعوا التحقيق، الذي كان يدوم لـ ١٢ ساعة متواصلة، تعرضت فاطمة للشبح، كما تعرضت لحرق جسدها بأعقاب السجائر مرات عدة.

"كانت رحلة طويلة من الرفس والضرب والتهديد، إلى أن أقر بمعرفتي بأحد الناشطين، وحين اعترفت بعد أن هددني باغتصابي، قاموا بتعليقي لثلاث ساعات بعد ربط يدي ورفعني عن الأرض، شعرت بأني أموت، قام المحقق بصعقي بعصا خشبية عليها شريط كهربائي معرّي لثلاثة أيام متتالية".

الانتهاكات المتعلقة بزيارات أهالي المعتقلات في السجون:

تحرم النساء المعتقلات من الزيارات، ولا يسمح للعائلة بالسؤال عنهن، ويتم إنكار وجودهن، حيث يخبرون الأهالي أن القاعدة وجبهة النصره والإرهابيين هم من قاموا بخطف بناتهن، وهذا يعتبر بمثابة عقوبة إضافية للمعتقلة وذويها، ويسري المنع في جميع أفرع الأمن، يقول المحامي ميشيل شماس: "لا يُمكننا فعل شيء حتى تحال المحتجزة إلى أحد السجون، وهناك يمكن لنا معرفة أحوالها ومتابعة قضيتها، وأحياناً حتى في السجون تمنع عنها الزيارة، ولا يُدرج اسمها، رغم وجودها في المكان."

(ف.ز) مُدرّسة، اعتقلت من منزلها في حي المزة بالعاصمة دمشق بتاريخ ٧/ شباط/ ٢٠١٣، واحتجزت في فرع كفرسوسة (٢١٥) إلا أن أسرتها لم تتمكن حتى الساعة من الاطمئنان عليها أو رؤيتها.

احتجزت فاطمة سعد في فرع فلسطين (٢٣٥) مدة شهرين متتابعين لم ترَ فيهما غير العناصر الذين كانوا يُحضرون لها الطعام، وتقول أنها كانت تظن أنها وحدها الموجودة في هذا المكان، وقد ظن البعض أنها فقدت عقلها نتيجة عزلتها مدة طويلة، وقد تنقلت خلال أشهر اعتقالها التسعة بين حمص واللاذقية ودمشق، إلا أن أسرتها لم تتمكن من زيارتها، إلا بعد مرور أكثر من ٦ أشهر على اعتقالها في سجن اللاذقية المدني.

سارة حسين احتجزت في فرع فلسطين (٢٣٥) في العاصمة السورية دمشق، لكن أحداً لم يسمح له بالاتصال بها أو زيارتها، وبالرغم من معرفتها أن والدتها المدرسة هند المجلي، التي اعتقلت بتاريخ ١٤/ أيلول/ ٢٠١٢ محتجزة في الفرع ذاته إلا أنها لم تتمكن من رؤيتها، ولم تعلم الأم بوجود ابنتها كذلك. تقول (ل. ز): "كانت سارة تغني بصوت عالٍ حتى تسمعها أمها، وتتعرف إلى صوتها، وتعلم أن ما يفصل بينهما هو الجدار، لكنها لم تعلم أبداً إن حصل ذلك." حين أفرج عن الأم بتاريخ ٠٨/ كانون الثاني/ ٢٠١٣ علمت باعتقال ابنتها في المكان ذاته، إضافة إلى مقتل أحد إخوتها، واعتقال الآخر مع ابنته أليسار مجلي.

الظروف الصحية داخل المعتقلات والخدمات الطبية المتوفرة:

تتعدم الرعاية الصحية بشكل شبه تام، وتحرم المصابات بأمراض جسدية مزمنة من العلاج الطبي رغم حاجة بعضهم الملحة للدواء، ما يزيد من محنتهن، وحتى المصابات بمرض عضال لا يتلقين أدنى رعاية.

تقول (ه. ج): "كنا في سجن عدرا، حدث مع الفتاة ملك القادمة من سعسع حالة اختلاج، ووقعت أرضاً، طلبنا من الأمن وتوصلنا إليهم أن ينقلوها إلى المشفى، وبعد ساعات قدموا وأخذوها، ثم أعادوها إلى السجن في اليوم ذاته، وقد أُخبرت أنها هي من طلب ذلك، وأنها غادرت المشفى على مسؤوليتها، وكانت بعد هذه الحادثة تُعاني من حالات الصرع داخل الزنزانة، في كل يوم تسع مرات على الأقل، ولم يقبل أحد من العساكر أو الضباط أن يُعطيها ولو حبة مهدئ. لقد كانت حالتها الصحية يرثى لها، ولم تكن تتواصل مع أحد من عائلتها مطلقاً."

تقول (ه. ف) وهي طالبة جامعية: "حمام واحد يتناوب عليه نحو ١٠٠ معتقل من الرجال والنساء في الساعة الواحدة، لا يوجد أي مناشف أو صابون، والرطوبة تسود المكان، والنظافة معدومة، ما سبب انتشار الفطريات على الجسم، وبسبب استهزاء المشرف الطبي بها حين كانت تحتاج للقوط الصحية، قررت استخدام ملابسها كقوط نسائية أثناء العادة الشهرية؛ ما سبب لها التهابات مزمنة بقيت مرافقة لها طيلة مدة اعتقالها، وبرغم طلبها من الممرض المسؤول علاجاً لذلك، وطلب إحدى المعتقلات التي كانت تعمل في مستوصف وهي (م. ج) أيضاً منه نوعاً من الدواء ليقدمه لها، إلا أنه لم يحضر سوى وهناك أكثر من امرأة كن حوامل حين تم اعتقالهن، ووضع في السجن، منهن آية الأحمد من حلب، وملكة الخطيب من ريف دمشق/ عقربا، وفداء (أم يحيى) من حماة، وبالرغم من أن أسرة آية وفرت احتياجات الطفل المولود إلا أنه وبحسب (ه. ج) لم يكن العناصر يحضرنها لها عند حاجتها لها، بينما عانت فداء من الحصول على حاجات مولودها الجديد، عدا عن حاجات طفلها يحيى ذو الأعوام الخمسة، الذي كان معها.

تقول هنادي: "وخلال مدة احتجازي، رأيت العديد من النساء بعمر ٥٠ و ٦٠ غالباً كن يُعانين من بعض الأمراض، لكنهن لم يحصلن على أية رعاية، وقد توفيت سيدة من اللاذقية تدعى هدى في المهجع المجاور لي، بسبب نوبة ربو أصابتها، ولم يُسعفها أحد، أو حتى يقدم لها أي دواء، كذلك كانت سيدات عدة تُعانين من أوجاع الديسك، ولم يقدم لهن أي علاج. وبحسب مركز توثيق الانتهاكات، فإن السيدة كنده الشماع من حمص – دير بعلبة اعتقلت وهي مصابة بسرطان الثدي، كذلك فتحية حسين إبراهيم من درعا – المخيم أيضاً مصابة بسرطان الغدة الدرقية وهشاشة العظام، ولم تقدم لهن أية رعاية صحية.

الإبعاد مقابل الإفراج:

فاتن فواز رجب من دوما – ريف دمشق، حاصلة على شهادة الماجستير في الفيزياء، اعتقلها جهاز المخابرات الجوية بتاريخ ٢٦/ تشرين الثاني/ ٢٠١١، حيث قضت في فرع التحقيق التابع لإدارة المخابرات الجوية عشرة أشهر قبل أن يتم تحويلها إلى فرع المهام الخاصة (٢١٥)، التابع لشعبة المخابرات العسكرية، حيث لا تزال هناك حتى إعداد هذا التقرير.

وتقول نور حمزة: إنها تتلقى حقناً، لم تعرف ماهيتها، وإنها حلقة الرأس، وقد تعرضت للتعذيب بشكل كبير، كذلك أفادت المهندسة مريم فياض، التي قضت مع فاتن أسبوعاً في الزنزانة ذاتها، أن الحكومة تضغط عليها لتتمكن من الحصول على نتائج أبحاثها التي كانت تقوم بها، وقد عرضت عليها إخلاء سبيلها مقابل التوقيع على ورقة تغادر بموجبها سوريا إلى جمهورية إيران الإسلامية، لكنها ترفض ذلك وقد أخبرت مريم أن فاتن فعلاً حلقة الرأس لكنها هي من طلبت ذلك؛ بسبب كثرة القمل، والتلبد الذي أصاب شعرها، وعجزها عن الاهتمام به، كما ذكرت أنها تنزف دماً من عينيها وأذنيها، وتعاني من نوبات صرع أحياناً، ويُعتقد أن الأدوية هي من تسبب لها بذلك، ويُذكر أن جميل حسن مدير فرع المخابرات العسكرية، قال لها أنها ستصاب بالخرف خلال عامين على الأكثر بعد رفضها التعاون مع الحكومة.

اتخاذ النساء دروعاً بشرية:

استخدمت النساء دروعاً بشرية في عدة أماكن في سوريا خلال تنفيذ عمليات الاقتحام لبعض الأحياء، أو لغرض الهروب من نيران الاشتباكات.

- في حي عشيرة بحمص أجبرت الحكومة السورية النساء على السير أمام قوات الجيش أثناء تحرك قوات الجيش ودخوله الحي، بحسب أحد أفراد المجموعات المسلحة.

- في حي الميدان بمدينة حلب استخدمت سيده كدرع بشري للاحتماء من القناصة وتبادل النيران بتاريخ ١٢/ كانون الثاني/ ٢٠١٣.

- في الجبل الوسطاني بريف إدلب رُصد استخدام مجموعة من المدنيين وبينهم نساء وأطفال لفك الحصار عن حاجز الضهر ٦/ تشرين الأول/ ٢٠١٢.

- وقد وثق الزملاء في منظمة هيومن رايتس ووتش ذلك، في تقرير المنظمة الصادر عام ٢٠١٣، وجاء فيه: "عرضت القوات الحكومية السورية السكان للخطر إذ أجبرتهم على السير أمام قوات الجيش أثناء عمليات اعتقال، وأثناء تحركات القوات، وأثناء هجمات على بلدات وقرى. قال شهود من بلدات الجانودية، وكفر نبل، وكفروما، وعين لاروز، في محافظة إدلب، إنهم رأوا الجيش والشبيحة يجبرون الناس على السير أمامهم أثناء عملية في مارس/ آذار لاستعادة مناطق سقطت في يد المعارضة".

ذكرت السيدة (م. ا) أنها كانت مع صديقتها (م. ش)، وهي من مدينة داريا وتحمل الجنسية الفرنسية، حين استوقفهما حاجز للجيش، يدعى حاجز الأربعين على طريق المعضية - داريا بتاريخ ٣١/ كانون الأول/ ٢٠١٢، وأثناء قيام عناصر الأمن بتفتيشهما حصل تبادل لإطلاق النار بين المجموعات المسلحة وأفراد من الحكومة، ومع ازدياد حدة الاشتباك، قام قائد فرقة المخابرات بالاحتماء بالسيدتين دافعاً بجسديهما أمام مرمى النيران لحماية نفسه، ريثما يتمكن من الوصول إلى السيارة بأمان ومغادرة المكان معهما. احتجزت السيدتان في فرع المخابرات الجوية بمطار المزة العسكري وبقيت (م. ا) مجهولة المكان حتى تاريخ ١/ شباط/ ٢٠١٣، حيث نقلت إلى سجن عدرا المدني، وأفرج عنها بتاريخ ٢٧/ شباط/ ٢٠١٣.

وتذكر (م. ا) أن والدة (م. ش)، اعتقلتها الحكومة فور قدومها من فرنسا لرعاية أطفال ابنتها، وتحت التهديد بقتل الأطفال، أجبروها على الاتصال بفاتن أخرتين من داريا أيضاً هما الشقيقتان (س. ا) و (غ. ا) وطلبت منهما الحضور ليتم اعتقالهم جميعاً في فرع الخطيب بدمشق، وذلك يوم ٩/ كانون الثاني/ ٢٠١٣.

أفرج عن الوالدة (ب. ش) بعد أسبوع واحد من الاعتقال، بتاريخ ١٦/ كانون الثاني/ ٢٠١٣، بينما حولت ملفات كل من (م. ش) و (س. ا) و (غ. ا) إلى محكمة الإرهاب.

احتجاز النساء لاتخاذهن رهائن وورقة ضغط:

الجانب الآخر لطرق إذلال الخصوم هو في اعتقال النساء لاتخاذهن رهائن وورقة ضغط؛ لدفع أقاربهن من الرجال لتسليم أنفسهم، أو ضمان تسليم الأسرى خلال المبادلات، وقد تجاوز عددهن ١٢٥ سيده في الأشهر الستة الأخيرة، بينهن طفلتان.

في ١٠/ كانون الأول/ ٢٠١٢، بلغ العدد ١٠٥ نساء من محافظة درعا وحدها، حين قامت مجموعات مسلحة بمهاجمة مساكن صيدا، وقد تحولت إلى قطعة عسكرية خلال حقبة النزاع المسلح بعد أن كانت بالأصل سكناً للضباط، وأسرهم، و يوجد فيها مدافع ثقيلة ومدافع هاون، إضافة إلى مضادات طائرات. وبعد سيطرة المعارضة المسلحة عليها قتلوا من قاوم، بينما احتجز البقية، وبينهم ٥ سيدات، بحسب (ع. ح) أحد سكان درعا. قامت الحكومة بتعميم أمر على جميع الحواجز المنتشرة في المدينة باعتقال أي فتاة، وبلغ عدد المعتقلات حتى مساء ذلك اليوم مئة فتاة، أغلبهن من الطالبات، وذلك للضغط على المقدم ياسر العبود الذي يحتجز أسرى المساكن، وقد رضخ المقدم لمطلب الحكومة في سبيل الإفراج عن المئة فتاة.

بتاريخ ٩/ شباط/ ٢٠١٣، أوقفت مجموعة من الجنود عند حاجز يعفور في ريف دمشق سيارة تُقل إحدى المعلمات (و.ع)، واعتقلتها مع أطفالها الثلاثة، عمر أكبرهم ١٤ سنة، وأصغرهم عام واحد، واقتادتهم إلى مقر الفرقة الرابعة في المعصمية، إضافة إلى السائق (م. ز. ا) ليتبين بعد أسبوعين من الاعتقال أن الحكومة السورية تسعى لتخليص ثلاثة أسرى تحتفظ بهم كتائب (حركة أحرار الشام الإسلامية)، التي ينتسب إليها زوج السيدة، فاحتجزتها القوات الحكومية وأطفالها الثلاثة رهينة للضغط عليه. وقد فشلت المفاوضات مرتين الأولى بسبب تردد الكتيبة في اللحظة الأخيرة بحجة عدم مناسبة الوقت، والثانية بسبب طلب الحكومة ثلاثة أسرى بينما تريد الكتيبة تسليم اثنين فقط.

بقيت الأم معتقلة في ظروف سيئة، إذ لم يكن هناك أي فراش أو غطاء، وحتى غداء يناسب أطفالها، تقول شقيقتها (و.ع): "حين تلقيت اتصالها الأخير كانت تبكي وتصرخ بطريقة هستيرية خوفاً على طفلها الصغير، الذي مرض بسبب نومه على أرضية السجن الباردة، ورجت أن نتصرف بسرعة حيال الأمر". وقد جرت محاولات عدة للإفراج عن السيدة وأطفالها، إلى أن تم ذلك بتاريخ ٢٦/ آذار/ ٢٠١٣، وغادروا بعدها البلاد.

٥ - الانتهاكات بحق المرأة السورية في دول الجوار:

تمثل النساء والأطفال أغلبية اللاجئين الذين فروا من ظروف النزاع، الأمر الذي يعرضهم إلى مختلف أنواع الحرمان، وإلى مزيد من خطر العنف الجنسي. وتقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان نسبة النساء والأطفال من مجموع اللاجئين بنحو ٧٥٪ من مجموع اللاجئين.

وبقي الاتجار بالنساء والفتيات لغايات الاستغلال الجنسي والعمل القسري يُمثل سمة عامة للوضع، ولقد انتشرت ظاهرة الزواج من اللاجئات السوريات في مخيمات عدة بدول عربية، من أبرزها الأردن وليبيا والجزائر.

أفادت (ل. ا)، وهي معالجة نفسية تتابع اللاجئات داخل مخيم الزعتري أن الفتيات تعرضن للتحرش في أثناء تنقلهن داخل المخيم، وإن الأهالي شعروا بالرعب من النوم ليلاً؛ بسبب انعدام الأمن داخل المخيم، ويلعب الأهل دور الحرس على أمن بناتهن بعد أن شُقت خيمة إحدى العائلات من قبل بعض السكارى، وتم اغتصاب الفتاة فيها، هذا أحد الأسباب التي دفعت العديد من الأسر لتزويج بناتهن لإنهاء هذا الرعب دون مراعاة لأي ضمانات لحقوق هذه الفتيات.

و غالباً ما يكون الزواج استغلالاً لأوضاع مأساوية تعيشها أسر اللاجئين، وقد تورط في ذلك أسر اللاجئات وبعض المروجين لذلك من مشايخ بدعوى الستر والثواب إضافة لسيئي النوايا.

وعبء إضافي تكبده اللاجئة السورية، إذ حتى في حال وجود الزوج فقد اعتمد عليها للذهاب إلى الجمعيات الخيرية، والانتظار مطولاً لاستلام المساعدات، والحجة أنها امرأة؛ ما يدعوهم للتعاطف معها أكثر، ومنحها المخصصات؛ ما شكل ضغطاً نفسياً جديداً على المرأة المعنية أصلاً بتأمين أمور العائلة.

الاستنتاجات النهائية فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية:

١- نلاحظ أن قوات الأسد ارتكبت مختلف أنواع الجرائم بحق المرأة السورية من قتل خارج نطاق القانون، واغتصاب، واعتقال، وتعذيب، وتهجير، على نحو ممنهج و واسع النطاق، فهي تعتبر جرائم ضد الإنسانية في جميع تلك الجرائم حيث تحققت فيها كافة الأركان والاشتراطات.

٢- ارتكبت قوات الأسد تلك الجرائم كافة، في ظل نزاع مسلح غير دولي، وعلى نحو واسع جداً فهي تعتبر بذلك جرائم حرب.

٣- انتهكت الحكومة السورية العديدي من قواعد القانون الدولي الإنساني في قتل المدنيين، وتعمد استهدافهم، وفي التعذيب والاغتصاب والتهجير.

قتل على يد فصائل من المعارضة المسلحة ١١ سيدة، وذلك أثناء عمليات القصف والاشتباكات مع القوات النظامية. للاطلاع على كافة التفاصيل الرجاء الدخول إلى [الرابط التالي](#).

لم نسجل أية تقارير عن عمليات اغتصاب أو غيره من أشكال الاعتداء الجنسي، التي يرتكبها أعضاء الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

كان أكثر انتهاك قامت به مجموعات المعارضة المسلحة هو الخطف، الذي كان في كثير من الأحيان بهدف عمليات تبادل، ولم نسجل عمليات تعذيب موثقة لنساء مخطوفات من قبل المعارضة المسلحة.

الاستنتاجات بحق المعارضة المسلحة:

إن عمليات الخطف هذه قد بقيت محدودة وفردية، لكن من ناحية أخرى يتوجب على المعارضة السورية متابعة وملاحقة المتورطين بأعمال الخطف التي تخالف القانون الدولي الإنساني الذي يحكم النزاع الدائر حالياً.

التوصيات:

مجلس حقوق الإنسان:

١. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر في التعامل مع حالات العنف الجنسي، التي تعبر عن أبشع أنواع الجرائم على الإطلاق.
٢. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في هذه المسألة بالغة الخطورة.
٣. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات الاغتصاب وفتح تحقيقات دولية حول مرتكبي تلك الجرائم.
٤. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن تجاوزات النظام في هذا المضمار.
٥. تشكيل لجان مختصة لمتابعة أحوال ضحايا الاغتصاب، والتخفيف عنهم ورعايتهم مادياً ومعنوياً.
٦. تشكيل لجان رعاية لتقديم الدعم المعنوي والنفسي لتأهيل الضحايا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات استخدام الاغتصاب على استقرار السلم الأهلي والتعايش المشترك بين أبناء المجتمع الواحد.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان، والأمم المتحدة إعطاء هذه القضية الخطيرة حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين – روسيا وإيران والصين-؛ لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.
٣. الاهتمام الجدي، والبالغ بهذه القضية، ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة، ومحاولة الاهتمام ورعاية ضحايا الاغتصاب.
٤. تشكيل لجان مختصة لمتابعة أحوال ضحايا الاغتصاب والتخفيف عنهم ورعايتهم مادياً ومعنوياً.
٥. تشكيل لجان رعاية لتقديم الدعم المعنوي والنفسي لتأهيل الضحايا.